من تركته او ابرائه هو لان التركة قد تهلك فلا يجد مرجعا اذ لغرم
وان كان لليت الضامن واخذ المستحق الدين من تركته لم يكن لو
رثته الرجوع على المضمون عنه الأذن في الضمان قبل حلول الاجل
ولضامن باذن مطالبة اصيل بتخليصه باداء ما طو
لب كما انه يغرم ما اذا غرم خلافا لما الوبطالي لانه لو يتو
جه اليه خطاب ولو يغرم شيأ ولا يحبس الاصيل وان حبس ولا
يرسم عليه ولد ان غرم من غير سرهم الغارمين رجوع عليه
اي على الاصيل وان لم يأذن في الاداء لانه اذن له في سببه خلافا لمالو
اذن له في الاداء دون الضمان لا رجوع له لان الاداء سبب الضمان
ولم يأذن فيه نعم ان اذن في الاداء بشرط الرجوع رجع ولو ادعى
على زيد وغايبه الغاء وهما متضامنان بالاذن واقام بذلك بينة
واخذ الالف من زيد فان لم يكذب البينة رجع على الغايب بنصفها
والا فلا لانه مظلوم بزعمه فلا يرجع على غير ظالمه ويقوم مقام الاذن
الضمان اداء الاب والجد دين يحجورهما بنية الرجوع كما قاله القفال
وغيره ولو صالح عن الدين المضمون بما دونه كان صالح عن مايه
ببعضها او بثوب قيمته دونها لم يرجع الا بما غرم لانه الذي بذله
نعم لو ضمن ذمي لذمي دينا على مسلم ثم تصالحا على خمر لم يرجع
وان قلنا بالمرجوح وهو صحة سقوط الدين لتعلقها بالمسلم ولا
قيمة للخمر عنده وحوالة الضامن المضمون له كالاداء في ثبوت الرجوع

وعدمه كما

وعدم كما في الروضة واصلها وخرج بصلح ما لو باعه الثوب بمايه او بالمايه
المضمونة فانه يرجع بها لا بقيمة الثوب وتعبيري بما دونه اعم مما عبر به
ومن اداء دين غيره باذن ولا ضمان رجع وان لم يشترط الرجوع للعرف
بخلاف ما اذا اداه بلا اذن لانه متبرع وفارق ما لو وضع طعامه في فم
مضطر بلا اذن فانه يرجع عليه حيث يرجع عليه لان عليه استنقاذ
مهجته ثم اغا يرجع مودي ولو ضامنا اذا اشهد باداء ولو جلا ثين
يحلفون معه لان ذلك حجة وان بان فسق الشاهد او ادى بحضرة مدين
ولو مع تكذيب الدائن لعلم المدين بالاداء وهو مقصر بترك الاشهاد او في
غيبة لكن صدقه دائن بسقوط اما الطلب باقراره الذي اقوى من البينة
اما اذا اداه في غيبته بلا اشهاد ولم يصدقه الدائن فلا رجوع له وان صدقه
المدين لانه لو يتبع باداء لبقاء طلب الحق وذكر هذه والتي قبلها
بالشبه للمودي بلا ضمان من زيادتي ولو اذن للمدين المؤدي في ترك
الاشهاد فتركه وصدقه على الاداء رجع

كتاب الشركة

بكسر
الشين واسكان الراء وبفتح الشين مع كسر الراء واسكانها وهي لغة الاختلاط
وشرعا ثبوت الحق في شيء لاثنين فاكثر على جهة الشيوع هذا الاولى
ان يقال هي عقد يقتضي ثبوت ذلك والاصل فيها قبل الاجماع
خبر السايب بن يزيد انه كان شريك النبي صلى الله عليه وسلم قبل
المبعث وافتخر بشركته بعد المبعث وخبر يقول الله انا ثالث
الشريكين مالم يخن احدهما صاحبه فاذا خانه خرجت من بينهما

ف

ايه بالبركة والمعونة

(وقف البركة)

بل باقي